الأمم المتحدة

A/AC.109/2011/2

الجمعية العامة

Distr.: General
1 February 2011
Arabic
Original: English

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

أنغيلا

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

أولا – لمحة عامة ٣
ثانيا – المسائل الدستورية والقانونية والسياسية ٤
ثالثا – الميزانية ٦
رابعا – الأوضاع الاقتصادية ٧
ألف – لمحة عامة ٧
باء – السياحة ٧
جيم – الخدمات المالية ٨
دال – الزراعة ومصائد الأسماك ٩
هاء – الهياكل الأساسية ٩
واو – الاتصالات والمرافق العامة ١٠
خامسا – الأوضاع الاجتماعية ١٠
ألف – لمحة عامة ١٠
باء – التعليم والثقافة ١١
جيم – الصحة العامة ١٣
دال – الجريمة والسلامة العامة ١٣

160211 140211 11-22181 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

الصفحة

سادسا – البيئة ١٤
سابعا – العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين ١٤
ثامنا – مركز الإقليم في المستقبل ١٥
ألف – موقف حكومة الإقليم ١٥
باء – موقف الدولة القائمة بالإدارة ١٥
جيم – الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة ١٦

أولا – لمحة عامة

١ – أنغيلا هي إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي تديره المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. ويقع الإقليم على بُعد ٢٤٠ كيلومترا إلى الشرق من بورتوريكو، و ١١٣ كيلومترا إلى شمال غرب سانت كيتس ونيفس، و ٨ كيلومترات إلى الشمال من سانت مآرتن/سان مارتن. وتضاريس الإقليم منبسطة نسبيا تتخللها هضاب متموجة بارتفاع أقصاه ٢١٣ قدما، وتبلغ مساحته الإجمالية ٩٦ كيلومترا مربعا، وهو يضم عددا من الجزر الشاطئية. ويبلغ أقصى طول الجزيرة الرئيسية ٢٦ كيلومترا وأقصى عرض لها ٥ كيلومترات. وعاصمة أنغيلا هي ''ذي فالي''، ويقيم فيها ٤٣ في المائة من السكان.

٢ – ويفيد تقدير غير رسمي قدمته الدولة القائمة بالإدارة لعام ٢٠١٠ بأن عدد سكان أنغيلا يبلغ ١٦ ٣١٨ نسمة، وأن معدل النمو السكاني السنوي يناهز ٤ في المائة[(١)]. ويقيم عدة آلاف من الأنغيليين في الخارج، ولا سيما في المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة. ويتكلم الإنكليزية ٩٩ في المائة من مجموع السكان، وتعد اللغتان الإسبانية والصينية اللغتين الأم الأكثر شيوعا بين الأنغيليين غير الناطقين بالإنكليزية.

٣ – وعملة أنغيلا هي دولار شرق الكاريبي الذي يرتبط بدولار الولايات المتحدة حيث يساوي هذا الأخير تقريبا ٢,٧٠ من دولارات شرق الكاريبي. وأهم الشركاء التجاريين للإقليم هما أمريكا الشمالية، وبخاصة الولايات المتحدة، ومنطقة البحر الكاريبي.

٤ – والأراواك هم السكان الأصليون لأنغيلا، والمستوطنون البريطانيون والأيرلنديون هم أول من استعمر الإقليم في عام ١٦٥٠. ومن حيث الترتيبات الإدارية والدستورية، كانت أنغيلا ترتبط دوريا بسانت كيتس ونيفس وكذلك بمختلف الهياكل الإقليمية. وبعد حل اتحاد جزر الهند الغربية في عام ١٩٦٢، أصبحت سانت كيتس – نيفس – أنغيلا في شباط/فبراير ١٩٦٧ دولة مرتبطة بالمملكة المتحدة. وفي أعقاب المظاهرات التي طالبت بالانفصال عن سانت كيتس ونيفس، أجري استفتاء شعبي في أنغيلا في تموز/يوليه من العام نفسه أسفر فيه التصويت عن تأييد الانفصال بأغلبية ٨١٣ ١ صوتا مقابل ٥ أصوات. وبموجب قانون أنغيلا

ملاحظة: استُمِدت المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه من مصادر منشورة تشمل مصادر حكومة الإقليم، والمعلومات التي قدمتها الدولة القائمة بالإدارة إلى الأمين العام عملا بالمادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة. ويرد مزيد من التفاصيل في ورقات العمل السابقة المدرجة في موقع الأمم المتحدة على الإنترنت: www.un.org/Depts/dpi/decolonization/docs

(١) معلومات قدمتها الدولة القائمة بالإدارة في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

لعام ١٩٧١ تولت المملكة المتحدة من جديد المسؤولية المباشرة عن إدارة الإقليم، وبدأ نفاذ دستور منفصل للإقليم في شباط/فبراير ١٩٧٦. وفي عام ١٩٨٠، أصبح الإقليم تابعا للمملكة المتحدة.

٥ - ويحدد أساس العلاقة الحالية بين حكومة المملكة المتحدة والأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي التابعة لها في دستور كل إقليم من هذه الأقاليم. ويمنح قانون الأقاليم البريطانية لما وراء البحار لعام ٢٠٠٢، ''مواطني الأقاليم البريطانية لما وراء البحار'' الحق في الحصول على الجنسية البريطانية.

ثانيا - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية

٦ - واستنادا إلى مرسوم دستور أنغيلا الذي بدأ نفاذه في عام ١٩٨٢ وعُدِّل في عام ١٩٩٠، تتألف حكومة أنغيلا من حاكم ومجلس تنفيذي ومجلس نواب. ويتولى الحاكم الذي تعيِّنه المملكة المتحدة المسؤولية عن الدفاع والشؤون الخارجية والأمن الداخلي، بما في ذلك دائرتا الشرطة والسجون، والخدمات المالية الدولية وتنظيمها، والتعيينات في وظائف الخدمة العامة، وتطبيق أحكام وشروط خدمة الموظفين العموميين. ويتعين على الحاكم أن يتشاور مع المجلس التنفيذي ويتصرف وفقا لمشورته فيما يتعلق بجميع المسائل الأخرى. وفي الوقت نفسه، ينص المرسوم على أن العرش البريطاني يحتفظ بسلطة سن القوانين، بمشورة مجلس الملكة الخاص، من أجل إحلال السلام والنظام والحكم الرشيد في أنغيلا.

٧ - وأفادت الدولة القائمة بالإدارة بأن ألستير هاريسون عُين حاكما في نيسان/ أبريل ٢٠٠٩، لدى تقاعد الحاكم أندرو جورج.

٨ - ويتألف المجلس التنفيذي للإقليم من رئيس الوزراء، وما لا يزيد عن ثلاثة وزراء آخرين وعضوين بحكم المنصب (هما النائب العام ونائب الحاكم). ويتولى الحاكم رئاسة المجلس. ويُنتخب مجلس النواب لمدة خمس سنوات. ويتألف من رئيس، وسبعة أعضاء يُنتخبون من دوائر انتخابية بممثل واحد عن كل منها، ونفس العضوين المنضمين إلى المجلس التنفيذي بحكم منصبيهما، وعضوين يرشحهما الحاكم، يعيَّن أحدهما بمشورة رئيس الوزراء والثاني بعد التشاور مع رئيس الوزراء وزعيم المعارضة، حسب الاقتضاء.

٩ - وأجريت انتخابات عامة في أنغيلا في ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٠ أدت إلى تغيير الحكومة من جبهة أنغيلا المتحدة، وهي تحالف بين الحزب الديمقراطي لأنغيلا والتحالف الوطني لأنغيلا، إلى حركة أنغيلا المتحدة بقيادة هوبرت ب. هيوز، التي فازت بأربعة مقاعد. وفازت جبهة أنغيلا المتحدة بمقعدين، وفاز الحزب التقدمي لأنغيلا بمقعد واحد. وبلغ عدد

من يحق لهم للتصويت زهاء ٨ ٦٥٠ شخصا. وقد شارك الناخبون بأعداد غفيرة، حيث أفيد بأن نسبة المقترعين بلغت ٨٠ في المائة في بعض الدوائر الانتخابية. وأفادت الدولة القائمة بالإدارة بأن أحد أعضاء المعارضة أقدم في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٠ على تغيير ولائه مما أعطى حكومة الإقليم خمسة من الأعضاء المنتخبين السبعة. وأسفرت الانتخابات العامة عن فوز امرأة لأول مرة بمنصب رئيس المجلس. ومن المقرر إجراء الانتخابات العامة المقبلة في آذار/مارس عام ٢٠١٥.

١٠ - وقانون أنغيلا هو القانون العام المطبق في المملكة المتحدة، إلى جانب جميع التشريعات الموروثة عن الدولة المرتبطة السابقة سانت كيتس - نيفس - أنغيلا حتى آب/أغسطس ١٩٧١، والتشريعات المحلية التي سنت منذ ذلك التاريخ. وتتولى تطبيق القانون المحكمة العليا لشرق الكاريبي، وهي محكمة متنقلة مقرها الرسمي في سانت لوسيا، وتتألف من محكمة استئناف ومحكمة عدل عليا ومحاكم ذات اختصاص جزئي ومحكمة صلح.

١١ - وفي سياق الجهود المبذولة لتحديث دستور الإقليم، قامت حكومة الإقليم في مطلع عام ٢٠٠٦ بإنشاء هيئة الإصلاح الدستوري والانتخابي التي أوصت في تموز/يوليه من العام نفسه، بإدخال تغييرات على الدستور الحالي تهدف إلى منح الإقليم مزيدا من سلطات الحكم الذاتي الداخلي. وفي عام ٢٠٠٨، تم إنشاء فريق في الإقليم بهدف صياغة دستور جديد يستند إلى مفهوم الحكم الذاتي الداخلي كأساس لهذه العملية. وكما سبق ذكره، قدم مشروع الدستور الجديد إلى الجمهور في عام ٢٠٠٩ للتشاور بشأنه، وكان من المنتظر أن تبدأ مناقشته مع المملكة المتحدة في عام ٢٠١٠. ولم تتوفر أي معلومات أخرى عن هذه المسألة.

١٢ - وفي مطلع عام ٢٠١١، وفي خضم التوترات المتزايدة بين الحاكم وحكومة الإقليم بشأن المسائل المتصلة بالميزانية والاقتصاد، ناشد رئيس الوزراء شعب أنغيلا أن يفكر بطريقة سلمية في القيام بـ ''ثورة اقتصادية'' لتقرير ما إذا كان الإقليم سيبدأ جديا في التحرك نحو الاستقلال أو ''السماح للدولة القائمة بالإدارة أن تواصل زيادة سلطاتها''. وأعلن رئيس الوزراء أن الطريقة التي تعالج بها الدولة القائمة بالإدارة الأزمة الاقتصادية الراهنة في الإقليم تدل على أننا ''لم نعد نخشى أن نتحدث عن الاستقلال''. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات في الفرع أدناه.

ثالثا – الميزانية

١٣ – أفادت الدولة القائمة بالإدارة بأن رئيس الوزراء ووزير المالية قام في نيسان/أبريل ٢٠١٠، بتقديم ميزانية عام ٢٠١٠ إلى مجلس النواب، وذكر أن النفقات المتكررة المتوقعة لعام ٢٠١٠ تقدر بحوالي ٢١٢ مليونا من دولارات شرق الكاريبي، وأن الإنفاق الرأسمالي المتوقع يقدر بحوالي ١٠ ملايين من دولارات شرق الكاريبي. وبلغ الاحتياطي ١,٨٨ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي في نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وتم سحب ميزانية نيسان/أبريل ٢٠١٠ من مجلس النواب قبل التصويت عليها وقدمت ميزانية أخرى إلى المجلس وأقرت في حزيران/ يونيه ٢٠١٠. وفي ميزانية حزيران/يونيه ٢٠١٠، يتوقع أن تبلغ النفقات المتكررة ٢٠٥ ملايين من دولارات شرق الكاريبي لعام ٢٠١٠، وأن يبلغ الإنفاق الرأسمالي ٨,٥ من ملايين دولارات شرق الكاريبي. وقدر أن النفقات المتكررة لعام ٢٠١٠ ستنخفض بنسبة ١٢ في المائة عن التقدير المقدم في ميزانية عام ٢٠٠٩. وركزت المشاريع الرأسمالية لعام ٢٠١٠ على تلبية احتياجات استقرار الاقتصاد الأنغيلي ودعم وتعزيز النمو، وفي الوقت نفسه توفير الدعم اللازم للتنمية والحماية الاجتماعية

١٤ – وأفادت وسائط الإعلام بأن حكومة الإقليم واصلت في عام ٢٠١٠ ممارسة اقتراض الأموال من المصرف المركزي لشرق الكاريبي، لدفع رواتب الموظفين العموميين. ونظرا للحالة المتردية فيما يتعلق بالشؤون المالية العامة في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١، قامت حكومة الإقليم بعدد من العمليات لتوعية الجمهور، شملت عقد اجتماعات خاصة وحشود جماهيرية.

١٥ – وفي ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، أصدر الحاكم بيانا أشار فيه إلى أنه لن يوقع على ميزانية عام ٢٠١١ بالصيغة التي قدمها رئيس الوزراء ووزير المالية، وأن وزراء حكومة المملكة المتحدة سيبعثون برسائل إلى حكومة أنغيلا يوضحون فيها خلفية ذلك القرار ويقترحون سبل المضي قدما، حتى تتمكن حكومتا المملكة المتحدة وأنغيلا من الاتفاق على ميزانية لعام ٢٠١١، تضع الشؤون المالية العامة لأنغيلا على أساس أكثر استدامة. و لم تعتزم حكومة المملكة المتحدة باتخاذ هذه الخطوة أن تفرض تسوية معينة لمسألة الميزانية، أو مستوى معينا من تخفيض النفقات أو أعداد موظفي الخدمة المدنية؛ لكنها تتوقع من حكومة أنغيلا التعاون من أجل المضي قدما. وأفادت وسائط الإعلام في الوقت نفسه، بأنه تجري مناقشة إمكانية تخفيض النفقات في القطاع العام بنسبة ٣٠ في المائة.

١٦ – ولا توجد في أنغيلا ضرائب على الدخل، أو المكاسب الرأسمالية أو التركات أو الشركات أو القيمة المضافة أو البضائع والخدمات. وتواصل حكومة الإقليم دراسة هذه المسألة ولا سيما ما يتعلق بأثر انخفاض الضرائب على اقتصاد الإقليم واحتياطيات القطاع

العام. وأفادت حكومة الإقليم بأن جزءا هاما من الإيرادات يأتي من مصادر كرسوم الطوابع وتراخيص العمل التي تعتبر من تدفقات الإيرادات غير القابلة للتنبؤ.

١٧ - واعتمدت أنغيلا معيار منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المتعلق بجباية الضرائب. وأفادت الدولة القائمة بالإدارة بأن الإقليم أصبح ممتثلا تماما للمعايير الدولية المتعلقة بتبادل المعلومات عن الضرائب في أعقاب التوقيع على اتفاقين جديدين في مطلع عام ٢٠١٠. وفي إطاره وقّعت ١١ اتفاقا قبل نهاية عام ٢٠٠٩.

رابعا - الأوضاع الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

١٨ - أفادت حكومة الإقليم بأن الناتج المحلي الإجمالي للإقليم لعام ٢٠٠٩ بلغ حوالي ٢٩٨ مليونا من دولارات شرق الكاريبي، مما يمثل انخفاضا بنسبة ٢٢ في المائة عن رقم الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٨ البالغ ما يقرب من ٣٧٩ مليونا من دولارات شرق الكاريبي. وكان قطاع الأعمال المصرفية والتأمين أكبر المساهمين في الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٩، الذي يمثل نسبة ٢٧,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وفي ٢٠٠٨ كان قطاع البناء أكبر مساهم في الناتج المحلي الإجمالي، ولكن الأزمة المالية السائدة والانكماش في أعمال البناء المتعلقة بالسياحة وفي أعمال البناء بشكل عام في الجزيرة أفضيا إلى انخفاض بنسبة ٥٨,٨٧ في المائة في عام ٢٠٠٩. وبحلول نهاية عام ٢٠١٠، كان القطاع العام أكبر أرباب العمل في الجزيرة، مع ضعف أداء القطاع الخاص. وسجل للقطاع العام معدل نمو بنسبة ٤,٣٤ في المائة في عام ٢٠٠٩. وأفادت الدولة القائمة بالإدارة، بأن مساهمة الحكومة تبرز أهمية هذا القطاع في الاقتصاد، خصوصا في الأوقات المالية الصعبة.

١٩ - والصناعات الرئيسية في أنغيلا هي السياحة، والشركات الخارجية وإدارتها، والأعمال المصرفية، وصيد الأسماك. ويعتبر قطاعا البناء والسياحة المصدرين الرئيسيين للنمو الاقتصادي. ويعد اقتصاد أنغيلا عرضة بدرجة كبيرة للتأثر بالركود في الاقتصاد العالمي، وارتفاع أسعار النفط العالمية وظروف الطقس غير المواتية.

باء - السياحة

٢٠ - لا تزال السياحة الفاخرة محور اقتصاد أنغيلا. وأفادت حكومة الإقليم، بأن أداء هذا القطاع شهد انخفاضا في عام ٢٠١٠. وفي عام ٢٠٠٩، أدى انخفاض النشاط السياحي إلى انتقال قطاع الفنادق والمطاعم من المرتبة الأولى إلى المرتبة الثانية من حيث المساهمة في الناتج

المحلي الإجمالي حيث كان يمثل ٢٤,٦ في المائة تقريبا. ويتولى مجلس السياحة في أنغيلا ورابطة الفنادق والسياحة في أنغيلا تسويق وترويج المنتج السياحي للبلد.

٢١ - وأفادت حكومة الإقليم، بأنه سمح للمواقع الاقتصادية الرئيسية الثلاثة الفاخرة، وهي ''فلاغز لكشري'' و ''كاب جولوكا'' و ''فايسروي'' بخرق سياسة حيازة الأجانب للأراضي في الإقليم قبل توليها السلطة في عام ٢٠١٠. وترى حكومة الإقليم أن هذه التطورات قد نفذت لكفالة عدم وجود أي أثر سلبي في الاقتصاد المحلي من جراء استخدام العمالة الخارجية في المشاريع. كما ورد في وسائل الإعلام أن أصواتا من القطاع الخاص أعربت أيضا من جانبها، عن القلق إزاء تعرض الإقليم ''لكارثة خطيرة في مجال العقارات'' تؤثر سلبا على السياحة والقطاعات ذات الصلة. وناشد رئيس الوزراء القطاع الخاص وغيره لتعزيز التمييز الإيجابي في تنمية السياحة لصالح سكان الإقليم، يليهم مواطنو منطقة البحر الكاريبي.

جيم - الخدمات المالية

٢٢ - يوجد في أنغيلا قطاع مالي دولي صغير، متخصص في التأمين، والصناديق المشتركة للاستثمار، وتسجيل الصناديق الاستئمانية والشركات، تتولى الدولة القائمة بالإدارة المسؤولية المباشرة عن تنظيمه. وأفادت الدولة القائمة بالإدارة بأن هذا القطاع يشمل أربعة مصارف تجارية اثنين منها ممولان بواسطة رأس مال محلي هما مصرف أنغيلا الوطني والمصرف التجاري الكاريبي (أنغيلا) وبضع عشرات من شركات الاستئمان، ضمن مؤسسات أخرى. وفي عام ٢٠١٠، كان القطاع مسؤولا عن نحو ٦ في المائة من العمالة وقام بتوليد ١٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

٢٣ - ومفوضية الخدمات المالية في أنغيلا، المنشأة عام ٢٠٠٤، هي هيئة تنظيمية مستقلة تركز على منح الرخص، والإشراف على أصحاب التراخيص، ورصد الخدمات المالية بوجه عام، واستعراض قوانين الخدمات المالية القائمة، ووضع توصيات لسن قوانين جديدة، وكذلك إقامة اتصالات مع السلطات التنظيمية الأجنبية والدولية المعنية.

٢٤ - وفي عام ٢٠١٠، وقعت أنغيلا مذكرة تفاهم مع حكومة المملكة المتحدة تتعلق بحصر السفن المدرجة في سجل النقل البحري في أنغيلا ومنحها الشهادات. وتنص مذكرة التفاهم على إتاحة الفرصة لزيادة حجم الأسطول الأنغيلي بالسماح بتسجيل المراكب المخصصة للاستعمال الشخصي التي لا تتجاوز حمولتها الإجمالية ٤٠٠ طن، بينما كان الحد السابق يبلغ ١٥٠ طنا. ويتوقع أن يؤدي رفع حدود التسجيل في سجل المراكب المحلية إلى زيادة النشاط المالي في القطاع وسيتيح إقامة صلات بمجالات أخرى في القطاع المالي.

دال – الزراعة ومصائد الأسماك

٢٥ – النشاط الزراعي في أنغيلا هو نشاط محدود النطاق بسبب فقر التربة وعدم انتظام سقوط الأمطار. ومع ذلك لا تزال الزراعة تؤدي دورا كمصدر رزق للسكان المحليين. وتفيد الدولة القائمة بالإدارة بأن حكومة الإقليم تتبنى زخما جديدا لاستخدام الزراعة كقوة دافعة للنمو الاقتصادي. كما تجدد اهتمام صغار المزارعين بهذه الصناعة التي تعتبر حاليا كفرصة للعمل التجاري لا مجرد زراعة الكفاف أو زراعة الحدائق المترلية.

٢٦ – وأفادت الدولة القائمة بالإدارة بأن صناعة صيد الأسماك في أنغيلا تستخدم حاليا بصورة مباشرة حوالي ٤٠٠ رجل. وتشمل موارد الإقليم أنواع الأسماك الكبيرة مثل الدلفين وسمك واهو وسمك التونة وكذلك اللوبستر والكركند. كما أفادت الدولة القائمة بالإدارة بأن حكومة الإقليم تواصل تنفيذ الخطط الرامية إلى تعزيز المؤسسات وتنمية الموارد البشرية بغية إدارة مصائد الأسماك وغيرها من الموارد البحرية في الجزيرة بصورة فعالة. وما برح موظفو إدارة مصائد الأسماك والموارد البحرية يزدادون بصورة مطردة منذ عام ٢٠٠٥، مع حدوث انخفاض طفيف في عام ٢٠١٠. وإدارة مصائد الأسماك والموارد البحرية التي أُنشئت في عام ١٩٩١ مكلفة بإدارة موارد مصائد الأسماك في أنغيلا والمحافظة على السلامة الوظيفية للموائل البحرية الهامة، وذلك بوسائل منها إصدار تراخيص صيد الأسماك بما في ذلك الصيد بالشراك.

هاء – الهياكل الأساسية

٢٧ – أفادت الدولة القائمة بالإدارة بأن أنغيلا تواصل تنفيذ المشاريع في جميع أنحاء الجزيرة، بما في ذلك أشغال الطرق، وتطوير الموانئ والمدارس، وتلبية الاحتياجات الأخرى المتعلقة بالهياكل الأساسية الوطنية التي تندرج في إطار المسؤولية المباشرة لوزارة الهياكل الأساسية والاتصالات والمرافق العامة والإسكان والزراعة ومصائد الأسماك في حكومة الإقليم. وفي الإقليم قرابة ١٧٠ كيلومترا من الطرق العامة، حوالي ٨٠ في المائة منها معبّد.

٢٨ – وأفادت حكومة الإقليم، بأنه تم إنفاق ما يقرب من ٠,٨ مليون من دولارات شرق الكاريبي خلال عام ٢٠٠٩ على برنامج تطوير الطرق الذي ركز على ترقية أو إعادة رصف طرق القرى والطرق في ميناء الجزيرة، والأحياء السكنية والطرق الأخرى. كما تم إنفاق مبلغ ٤,٧ من ملايين دولارات شرق الكاريبي لتطوير الميناء، لدعم استمرار ثلاث خبرات استشارية موجهة إلى تزويد أنغيلا بمرافق الموانئ الحديثة لتلبية احتياجاتها الإنمائية والتشغيلية في الأجل الطويل، بما في ذلك الاحتياجات المؤسسية التفصيلية للهيئة المشتركة للموانئ الجوية والبحرية.

٢٩ - وكما ذكر سابقا، يتيح قانون هيئة الموانئ الجوية والبحرية (٢٠٠٩)، لحكومة الإقليم التخلي عن مهمة تشغيل وإدارة الموانئ التجارية لأنغيلا وإنشاء كيان شبه مستقل يتولى تشغيل الموانئ في أنغيلا وصيانتها وتنميتها.

٣٠ - ومطار وولبليك الذي يقع على مشارف مدينة ذي فالي هو المطار الوحيد في الجزيرة ويقدم خدماته للطائرات التجارية والخاصة على السواء، بما في ذلك من خلال مرفق تشغيل ثابت. وهناك رحلات جوية يومية من المطارات الدولية لأنتيغوا وسانت مآرتن وبورتوريكو وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة وإلى تلك المطارات.

واو - الاتصالات والمرافق العامة

٣١ - لا توجد خدمات نقل عام في أنغيلا باستثناء التاكسي، واستئجار السيارات المتاح على نطاق واسع. ولدى أنغيلا نظام هاتفي داخلي حديث يتضمن العديد من البوابات الخارجية، بما في ذلك عدة محطات لإعادة البث بالموجات المتناهية الصغر إلى سانت مآرتن/سان مارتن، بالإضافة إلى وصلة أرضية بالألياف الضوئية في جزيرة تورتولا لإيصال المكالمات الدولية، كما يجري التنافس على تقديم خدمات الهاتف المحمول والخطوط الأرضية والإنترنت.

٣٢ - وأفادت الدولة القائمة بالإدارة بأن حكومة الإقليم أنجزت عملية ''خصخصة'' مرفق المياه، الذي كان يعمل منذ منتصف عام ٢٠٠٩ كشركة مياه مملوكة للدولة.وتتولى وزارة الهياكل الأساسية إدارة المرفق. وعلاوة على ذلك، تضطلع شركة كهرباء أنغيلا، في إطار شراكة مع حكومة الإقليم بمبادرة لاعتماد مصادر الطاقة المتجددة. وتهدف سياسة الطاقة التي اعتمدتها حكومة الإقليم إلى أمور منها التقليل من اعتماد الإقليم على الوقود الأحفوري لأغراض توليد الطاقة والنقل، واستخدام الموارد المتجددة المتاحة محليا كطاقة الرياح والطاقة الشمسية إلى أقصى حد ممكن ودعم قاعدة الكفاءات المحلية في قطاع توليد الطاقة والنهوض بها.

خامسا - الأوضاع الاجتماعية

ألف - لمحة عامة

٣٣ - أفادت الدولة القائمة بالإدارة بأن أنغيلا ستجري تعدادا عاما للسكان والمساكن في عام ٢٠١١. وفي عام ٢٠٠٨، وهو آخر عام تتوفر عنه أرقام، قُدر متوسط العمر المتوقع عند الولادة بحوالي ٧٧ سنة للإناث و ٧١ سنة للذكور.

٣٤ - وتشير النتائج الأولية للمشروع القطري لتقييم الفقر في أنغيلا التي نشرت في عام ٢٠١٠ إلى أنه ليس هناك أي نسبة مئوية من السكان تعيش في فقر مدقع أو في عوز، بينما تم تقييم نسبة ٥,٨ في المائة على أنهم من الفقراء، و ١٧,٧ في المائة من الضعفاء. وقد حدد خط العوز السنوي بمبلغ ٦٠٢ ٢ من دولارات شرق الكاريبي، وخط الفقر بمبلغ ٣٤٨ ١٦ من دولارات شرق الكاريبي وخط الضعف بمبلغ ٤٨٤ ٢٠ من دولارات شرق الكاريبي، وتبلغ كلفة سلة الغذاء اليومي للشخص البالغ على أساس ٤٠٠ ٢ سعر حراري بمبلغ ٧,١٣ من دولارات شرق الكاريبي.

٣٥ - ولدى أنغيلا نظام للضمان الاجتماعي منذ عام ١٩٨٢، يشرف عليه مجلس أنغيلا للضمان الاجتماعي. وبدأ في عام ٢٠١٠ نفاذ لائحة معاشات الشيخوخة (تعديل) غير القائمة على الاشتراكات، ولائحة الاستحقاقات والفوائد (تعديل)، مما أفضى إلى زيادة مستوى البدلات المقدمة للأشخاص المحتاجين المؤهلين. وأفادت تقارير وسائل الإعلام إلى أن مجلس أنغيلا للضمان الاجتماعي تلقى شهادة تقدير مع تنويه خاص من الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي، وهي المؤسسة الدولية الرئيسية التي تضم الوكالات والمنظمات الاجتماعية. وقد منحت الجائزة لأنغيلا بسبب ”الشفافية والمساءلة: الحكم الرشيد في مجلس أنغيلا للضمان الاجتماعي“ من بين الجوائز التي تمنحها الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي كل ثلاث سنوات للأمريكتين، للتنويه بالدورات السنوية التي يعقدها المجلس بشأن المساءلة العامة. وتستخدم هذه الدورات المفتوحة وسائل الإعلام من أجل التواصل مع الجمهور الأنغيلي على أوسع نطاق ممكن. وفي هذه الدورات، يقدم المجلس تقريره عن الأداء، وخطة العمل والميزانية، ويشرك الجماهير في المناقشة ويتيح لهم تقديم ملاحظاتهم. ويلي جلسات المساءلة برامج حوارية لتعزيز الرسالة المطلوبة والرد على الشائعات والمعلومات المضللة.

٣٦ - وفي عام في ٢٠١٠، عملت حكومة الإقليم على وضع اللمسات الأخيرة على التشريع المتعلق بإصلاح قانون الأسرة وكانت في المراحل النهائية من إنجاز المسودة الأولى من ورقة السياسات من أجل إنشاء وحدة الشؤون الجنسانية في وزارة الداخلية، التي ينتظر إنشاؤها في عام ٢٠١١ لمعالجة قضايا إدماج الجنسين في التنمية وإيجاد روابط قوية مع المجتمع المدني.

باء - التعليم والثقافة

٣٧ - تتولى إدارة التعليم تسيير شؤون النظام التعليمي في أنغيلا والإشراف عليه، وقدر معدل الإلمام بالقراءة والكتابة في أنغيلا في عام ٢٠٠٨ بأكثر من ٩٥ في المائة، وهو آخر رقم متاح.

٣٨ - والتعليم في أنغيلا مجاني وإلزامي لمن تتراوح أعمارهم بين ٥ سنوات و ١٧ سنة، ويبدأ نظام التعليم من المرحلة قبل الابتدائية وحتى مرحلة التعليم العالي. وأفادت الدولة القائمة بالإدارة بأنه توجد في أنغيلا ١١ مدرسة خاصة للتعليم في المرحلة قبل الابتدائية، تتلقى ١٠ منها إعانات من حكومة الإقليم. وأفادت الدولة القائمة بالإدارة بأن عدد الأطفال المسجلين يبلغ ٤٤٠ تلميذا. وتوجد في أنغيلا ثماني مدارس ابتدائية: ست منها مدارس حكومية إلى جانب مدرسة خاصة ومدرسة مدعومة من القطاع الخاص. وتقدم خدمات تعليمية خاصة في مراكز ملحقة باثنتين من المدارس الابتدائية الكبرى. ويبلغ عدد المسجلين في التعليم الابتدائي حاليا ١ ٦١٠ تلاميذ.

٣٩ - ويُقدم التعليم الثانوي في أنغيلا في فرعين تابعين لمؤسسة واحدة للتعليم الثانوي، هي مدرسة ألبينا ليك - هودج الثانوية العامة. وتقدم برامج المهارات البديلة في موقعين منفصلين عن طريق مبادرة حلقات العمل لدعم التعليم ووحدة إحالة التلاميذ. وأفادت الدولة القائمة بالإدارة بأن عدد المسجلين بالمدرسة يبلغ حاليا ١ ١٥٨ تلميذا.

٤٠ - وأفادت حكومة الإقليم بأنه تم في عام ٢٠٠٩، إنفاق مبلغ ٢,٣ مليون من دولارات شرق الكاريبي من أجل تحسين بيئة المدارس في الإقليم، وخاصة عن طريق بناء صفوف إضافية في مدرسة فالي الابتدائية وتحسين المرفق المهني والتقني في مدرسة ألبينا ليك - هودج العامة.

٤١ - وتتولى وحدة التطوير المهني التابعة لإدارة التعليم ومركز التعليم عن بُعد التابع لجامعة جزر الهند الغربية تقديم خدمات التعليم العالي في أنغيلا، ويوفران التدريب لمعلمي المرحلتين الابتدائية والثانوية وبرامج تدريبية على المهارات الأساسية. ويوفر فرع مركز التعليم عن بُعد التابع لجامعة جزر الهند الغربية في أنغيلا طائفة من برامج التعليم عن بُعد للطلاب في الإقليم، تستند إلى النظام المستخدم في جامعة جزر الهند الغربية. وقد أنشئت الكلية الأهلية لأنغيلا في آذار/مارس ٢٠٠٩، استجابة لتفاقم نقص عدد الموظفين المهرة في قطاعي الفنادق والبناء ذوي الأهمية الحيوية.

٤٢ - وأفادت تقارير لوسائط الإعلام بأن وزارة التنمية الاجتماعية واصلت في عام ٢٠١٠ العمل من أجل وضع سياسة للثقافة في أنغيلا. وهناك مبادرة مترابطة ترمي بالاستناد إلى المشاورات العامة إلى وضع استراتيجية تراعي الثقافة، وتقوم على مبدأ أن الثقافة ترتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية الوطنية المستدامة. وقد أعلنت حكومة الإقليم يوم ٢ آذار/مارس عطلة عامة تكريما لجيمس رونالد وبستر، الزعيم الثوري لأنغيلا وأبو الأمة وأول رئيس للوزراء.

جيم – الصحة العامة

٤٣ – يضطلع مجلس هيئة الصحة في أنغيلا بالمسؤولية عن جميع الخدمات الصحية الأولية والثانوية والشخصية. وتتولى وزارة التنمية الاجتماعية تنظيم ورصد قطاعي الصحة العام والخاص، بما في ذلك الإشراف على هيئة الصحة في أنغيلا، والقيام بمهام وضع السياسات والتنظيم فيما يتصل بالخدمات الصحية. وتشمل أولويات حكومة الإقليم في مجال الصحة، التي تم تحديدها في الخطة الاستراتيجية للصحة التي تغطي الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٤، تعزيز خدمات الرعاية الصحية الأولية والثانوية، وتدعيم الوظيفة التنظيمية لوزارة الصحة، واستحداث نظم للمعلومات في مجال الصحة وتشديد التركيز على الأمراض المزمنة غير المعدية والصحة العقلية.

٤٤ – وتم في ميزانية عام ٢٠٠٩، تخصيص مبلغ ١٦,٥ مليونا من دولارات شرق الكاريبي لهيئة الصحة. وتبلغ التقديرات الرأسمالية لتطوير الخدمات الصحية حوالي ٢,٢ من ملايين دولارات شرق الكاريبي، في حين أنه تم تخصيص مبلغ ٢,٧ من ملايين دولارات شرق الكاريبي للتطوير الرأسمالي لصندوق الصحة الوطني. وأفادت الدولة القائمة بالإدارة بأن الجهود المبذولة لإنشاء نظام وطني للتأمين الصحي مستمرة.

٤٥ – وتوجد ثلاثة مراكز صحية في المناطق الصحية الثلاث في الإقليم، بالإضافة إلى مستشفى واحد هو مستشفى الأميرة ألكسندرا الواقع في العاصمة ذي فالي. والمرافق الطبية محدودة نسبيا، والحالات الخطيرة التي تتطلب عمليات جراحية كبرى قد تحتاج أحيانا إلى الإجلاء إلى جزيرة مجاورة.

دال – الجريمة والسلامة العامة

٤٦ – تفيد المعلومات التي قدمتها الدولة القائمة بالإدارة، إلى أن معدلات الجريمة في أنغيلا لا تزال منخفضة بحسب المعايير الإقليمية والدولية. وشهد عام ٢٠١٠ انخفاضا هاما في عدد الجرائم العنيفة في الجزيرة. ولا تزال الجرائم المرتكبة ضد الممتلكات مسألة ذات أولوية بالنسبة لقوة الشرطة الملكية في أنغيلا، ويشكل السطو والسرقة أهم الجرائم المرتكبة ضد الممتلكات. وأدى عدد من جرائم السطو المسلح إلى إثارة القلق الذي سرعان ما هدأ بعد اعتقال ثلاثة من غير الأنغيليين الذين كانت لهم صلة بأعمال السطو.

٤٧ – وكما سبق ذكره، تمتلك قوة الشرطة الملكية في أنغيلا وحدة لفحص مكان الجريمة قادرة على تأدية وظائفها كاملة. وقد تعززت قدرات الشرطة الملكية في أنغيلا على فحص مكان الجريمة وجمع الأدلة إلى حد كبير، بعد اقتناء مركبة لجمع الأدلة وتوظيف اثنين من

المتخصصين المدنيين في فحص مكان الجريمة. وتم في عام ٢٠١٠ لأول مرة في تاريخ الجزيرة، ترقية امرأة إلى منصب نائبة مفوض الشرطة.

سادسا – البيئة

٤٨ – إدارة شؤون البيئة، وإدارة الزراعة وإدارة مصائد الأسماك والموارد البحرية، والصندوق الاستئماني الوطني الأنغيلي، هي الكيانات الرئيسية المعنية بالمسائل البيئية في أنغيلا. وفي عام ٢٠٠٩، تم تشكيل لجنة تنسيق معنية بتغير المناخ عن طريق التعاون بين الوكالات صاحبة المصلحة من أجل تخفيف مختلف الآثار المحتملة لتغير المناخ. وفي عام ٢٠١٠، وافقت حكومة الإقليم على العمل مع الإدارات المختصة في حكومة المملكة المتحدة للمساعدة على إدارة البيئة الطبيعية وتأثير تغير المناخ على الإقليم، بما في ذلك من خلال إبراز الأمثلة على الممارسات الجيدة والنجاح الذي سبق تحقيقه في الإقليم.

٤٩ – وواصلت اللجنة الوطنية لإدارة الكوارث في أنغيلا والإدارة المعنية بإدارة الكوارث في عام ٢٠١٠، إعداد السكان لمواجهة الكوارث الطبيعية كالزلازل. وبالإضافة إلى ذلك، تطبق أنغيلا سياسات تتعلق بكل من الأعاصير المدارية والزلازل، يعمل بموجبها مرفق التأمين ضد أخطار الكوارث في منطقة البحر الكاريبي كجزء من استراتيجية الإقليم لإدارة الحد من أخطار الكوارث. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، أعلن مرفق التأمين ضد أخطار الكوارث في منطقة البحر الكاريبي أنه سيدفع إلى حكومة الإقليم حوالي مبلغ ٤ ملايين من دولارات الولايات المتحدة بصدد الأضرار التي نجمت عن الإعصار ''إيرل'' الذي مر بالإقليم في آب/أغسطس.

سابعا – العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين

٥٠ – أنغيلا عضو في المصرف المركزي لمنطقة شرق الكاريبي، وهي عضو منتسب في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التابعة للأمم المتحدة، ومنظمة دول شرق الكاريبي، ورابطة دول منطقة البحر الكاريبي، والجماعة الكاريبية، والسوق الكاريبية المشتركة.

٥١ – ونظرا لأن أنغيلا إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي تابع للمملكة المتحدة، فإنها ترتبط بالاتحاد الأوروبي، وإن لم تكن جزءا منه. وأفادت الدولة القائمة بالإدارة إلى أن الإقليم لم يقم بعد بإنشاء علاقته مع اتفاق الشراكة الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي.

٥٢ - وكما ورد سابقا، تتعاون حكومة أنغيلا مباشرة مع الحكومات الأخرى في منطقة البحر الكاريبي وتشارك في المشاريع الإقليمية لشتى المنظمات والوكالات الدولية. وعلى سبيل المثال، كانت أنغيلا ممثلة في اجتماع وزراء العمل لدول البحر الكاريبي الذي عقد أثناء الاجتماع السابع لمنظمة العمل الدولية في جورج تاون، غيانا، في الفترة من ١٤ إلى ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٠.

ثامنا - مركز الإقليم في المستقبل

ألف - موقف حكومة الإقليم

٥٣ - أشير إلى التطورات المتعلقة بجهود الإصلاح الدستوري التي تشمل مركز الإقليم في المستقبل في الفصل ''ثانيا'' من هذه الورقة.

باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٥٤ - ترد المعلومات عن الموقف العام للمملكة المتحدة في تقرير الأمين العام الصادر في آب/أغسطس ٢٠١٠ والمعنون ''العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار'' (A/65/330، المرفق الأول). وفي ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، أدلت المملكة المتحدة ببيان أمام لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) أثناء الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة.

٥٥ - وأكد ممثل المملكة المتحدة من جديد في جملة أمور، وفقا لما ورد في محضر جلسة اللجنة الرابعة (A/C.4/65/SR.2)، موقف الحكومة البريطانية الثابت المتمثل في أن علاقتها مع الأقاليم التابعة لها فيما وراء البحار هي علاقة حديثة تقوم على الشراكة والقيم المشتركة وحق كل إقليم في تقرير ما إذا كان يرغب في أن يظل مرتبطا بالمملكة المتحدة أم لا. وعلى الرغم من أن الحالة في كل إقليم تختلف عن الأقاليم الأخرى، وأن بعضها يمر في مرحلة من التمنية أكثر تقدما، فإن المملكة المتحدة ستواصل العمل مع جميع الأقاليم، حسب الاقتضاء، في مجالات كالحكم الرشيد والتنمية السياسية والاقتصادية والشفافية وتعزيز الأمن وتخفيف الضعف إزاء الكوارث الطبيعية وغير الطبيعية.

٥٦ - ومضى المتحدث يقول إن العلاقة بين أي إقليم من أقاليم ما وراء البحار والمملكة المتحدة منصوص عليها في دستور كل إقليم منها. وأسفرت عملية أجريت مؤخرا للاستعراض الدستوري مع عدد من الأقاليم عن تحديث أحكام الدساتير القائمة، كالأحكام المتعلقة بحقوق الإنسان والأحكام المتصلة بالحكم الرشيد والدور الذي يضطلع به كل من الحاكم والسياسيين المنتخبين محليا.

٥٧ - وعلاوة على ذلك، فقد كان الحكم الرشيد بمثابة الموضوع الرئيسي في جميع المحادثات الدستورية مع الأقاليم. وليس لدى الحكومة البريطانية أي رغبة في إدارة التفاصيل الدقيقة لعلاقاتها مع أقاليم ما وراء البحار وهي ملتزمة بتمكين كل إقليم من تسيير شؤونه الخاصة إلى أقصى حد ممكن. إلا أن ذلك ينطوي على مسؤوليات من جانب كل إقليم. وحيثما تشعر المملكة المتحدة بأن إقليما ما لا يفي بالتزاماته الدولية أو عندما تؤدي التطورات التي تحدث في إقليم ما إلى إثارة شواغل أخرى, فإن الحكومة البريطانية لن تتردد في إثارة المسألة مع حكومة الإقليم والتدخل عند الضرورة.

جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٥٨ - في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، اعتمدت الجمعية العامة بدون تصويت القرارين ١١٥/٦٥ ألف وباء، بالاستناد إلى التقرير الذي أحالته اللجنة الخاصة إلى الجمعية العامة[٢]، وبعد أن نظرت فيه اللجنة الرابعة. ويتعلق الجزء ''ثانيا'' من القرار ١١٥/٦٥ باء بأنغيلا. وقد قررت الجمعية العامة في فقرات منطوق القرار الواردة في ذلك الجزء ما يلي:

١ - **ترحب** بطرح دستور جديد للتشاور العام في عام ٢٠٠٩ بهدف إجراء مزيد من المناقشات بشأن الدستور الجديد مع الدولة القائمة بالإدارة في عام ٢٠١٠؛

٢ - **تطلب** إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم، عند الطلب، فيما يبذله حاليا من جهود بشأن المضي قدما في عملية استعراض الدستور داخليا؛

٣ - **تؤكد** أهمية الرغبة التي سبق أن أعربت عنها حكومة الإقليم في أن توفد اللجنة الخاصة بعثة زائرة إلى الإقليم، وتهيب بالدولة القائمة بالإدارة أن تيسر إيفاد هذه البعثة، إذا رغبت حكومة الإقليم في ذلك، وتطلب إلى رئيس اللجنة الخاصة أن يتخذ جميع الخطوات اللازمة لتحقيق ذلك؛

٤ - **تطلب** إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم بتيسير الأعمال التي يضطلع بها فيما يتعلق بالجهود المبذولة لاستطلاع آراء الجمهور، بما يتسق مع المادة ٧٣ (ب) من ميثاق الأمم المتحدة، وتهيب في ذلك الصدد بمؤسسات الأمم المتحدة المعنية أن تقدم المساعدة، عند طلبها، إلى الإقليم؛

٥ - **تهيب** بالدولة القائمة بالإدارة أن تساعد حكومة الإقليم على تعزيز التزاماتها في الميدان الاقتصادي، بما في ذلك الالتزامات المتعلقة بالمسائل المالية؛

---

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والستون، الملحق رقم ٢٣ (A/65/23).